الفصل الثاني

إنشاء الكلية وتطورها

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

إنشاء الكلية وتطورها

كما أشرنا في الفصل الأول، كان إنشاء الكلية جزءًا من منظومة نهضوية شملت إطلاق عديد من المؤسسات المسئولة عن إدارة الاقتصاد القومي والمجتمع ومنها المجلس القومي للإنتاج، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الصناعة، ومعهد التخطيط القومي، ... وهكذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ونص القرار على أن يتم نقل قسم الاقتصاد والمالية العامة، وكذلك أقسام العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء من كلية التجارة ومعهد العلوم السياسية – جامعة القاهرة إلى الكلية الجديدة. وسمح قرار الإنشاء بقبول الطلاب الجدد، من الناجحين فى الثانوية العامة ومن خلال مكتب التنسيق، في الفرقة الأولى من العام الدراسي ١٩٦٠/ ١٩٦١، وقبول طلبة منقولين من كليات الحقوق والتجارة ناجحين بتقدير جيد على الأقل في الفرقة الثانية في العام الدراسي ١٩٦٠/ ١٩٦١. وهكذا بدأت الكلية أعمالها بصفين دراسيين.

جيل الأساتذة الرواد:

ومن المهم أن نشير إلى الدور الكبير الذي قام به عميد الكلية الأول "الدكتور محمد زكي شافعي" في قيادة مسيرة هذه الكلية الوليدة. وكان الدكتور زكي شافعي وهو أقدم الأساتذة، معارًا للبنك الأهلي المصري (الذي كان يقوم بدور البنك المركزي) حيث رأس إدارة البحوث الاقتصادية. وأعطاه هذا العمل معرفة بفاعليات الاقتصاد الوطني ساعدت بعد ذلك في توجيه الطلبة إلى تخصصات تطبيقية[1].

(١) استفاد المؤلف مع الزميل محمد سليمان عبد القادر من فرصة للتدريب الصيفي خلال صيف ١٩٦٣ في هذه الإدارة، حيث قام الدكتور العميد بتدبيرها للأوائل.

وانضم إلى الكلية من كلية الحقوق، بالإضافة إلى الدكتور محمد زكي شافعي، الأساتذة سعيد النجار، رفعت المحجوب و لبيب شقير، ومن كلية التجارة الأساتذة وهيب مسيحة وأحمد أبو إسماعيل من قسم الاقتصاد، و الأساتذة مدني دسوقي ومحمد البدري من قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، والأساتذة بطرس بطرس غالي، خيري عيسى، وفتح الله الخطيب، عز الدين فودة، وعبد الملك عودة من قسم العلوم السياسية (انظر جدول رقم ٣) .

وكذلك انضم إلى الكلية في عامها الأول الدكتور/ حامد ربيع من حقوق الإسكندرية وفيما بعد الدكتور/ رياض الشيخ من معهد التجارة الخارجية (كلية تجارة حلوان فيما بعد) وكذلك تم ضم المعيدين المبعوثين من الجهات المختلفة في الأقسام المنضمة إلى الكلية ومنهم سليمان نور الدين، محمود إسماعيل، سمعان بطرس فرج الله، ونادية مكاري وآخرين[١] .

تطور هيئة التدريس :

استطاعت الكلية أن تثبت نفسها علميًّا، واجتماعيًّا بسرعة. ويدهش المرء عندما يكتشف ضآلة عدد الأساتذة المسئولين عن العملية التعليمية فى السنوات الاولى. ويسجل الجدول التالي (رقم ١) هيئة التدريس بالكلية عند بدء الدراسة بها عام ١٩٦٠.

وهكذا نجد أن الكلية، التى ولدت عملاقة، قد بدأت عملها بـ "دستة من الأخيار"[٢]. واستكملت الكلية هيئتها التعليمية بعمالقة من المتخصصين من خارجها، ومنهم أساتذة القانون والقانون الدستوري (طعيمه الجرف، وثروت بدوي ..) وخبراء

(١) هذه البيانات تم استخلاصها في لقاء مع الدكتور عبد الملك عودة في منزله في ٢٥/ ٢/ ٢٠١٠، أطال الله في عمره.

(٢) حيث إن الدكتور/ عبد المجيد فراج كان معارًا للخارج؛ هذه المعلومات من دليل الطلاب، مرجع سابق، سنوات مختلفة.

الإحصاء (صليب روفائيل وعبد المنعم ناصر الشافعي..)، وكذلك أساتذة الاقتصاد من الجامعات المصرية الأخرى أمثال جلال أمين، و محمد محمود الأمام...

جدول رقم (١)

قائمة هيئة التدريس بالكلية عام ١٩٦٠(*)

ا.د. محمد زكي شافعي	:	عميد الكلية
أ. وهيب مسيحة	:	وكيل الكلية
قسم الاقتصاد:		
أ.د. أحمد أبو إسماعيل	:	رئيس القسم
أ.د. محمد زكي شافعي		
أ.د. وهيب مسيحة		
أ.د. رفعت المحجوب		
أ.د. لبيب شقير		
قسم الإحصاء:		
أ.د. مدني دسوقي	:	رئيس القسم
أ.د. محمد عبد الرحمن البدري		
أ.د. عبد المجيد فراج		(معار لمنظمة العمل الدولية)
قسم العلوم السياسية:		
أ.د. بطرس بطرس غالي	:	رئيس القسم
أ.د. محمود خيري عيسى		
أ.د. محمد فتح الله الخطيب		
أ.د. عبد الملك عودة		
أ.د. عز الدين فودة		

(*) المصدر: اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دليل الطلاب، ١٩٦١، ومداولات مع الأساتذة القدامى والخريجين.

وفيما بعد انضم إلى هيئة التدريس المبعوثين السابق إرسالهم للدراسة في الخارج ضمن برنامج نشط للبعثات.

obeikandl.com

ولقد توسعت هيئة التدريس بصورة واضحة خلال السنوات العشر التالية. فبعد خمس سنوات زاد عدد الأساتذة والمدرسين (أي الحاصلين على درجة الدكتوراه) من ١٢ إلى ٢٦، ثم ارتفع إلى ٣٨ عام ١٩٧١/ ١٩٧٦، ثم إلى ٤٥ في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧.

كذلك، زاد عدد المعيدين والمدرسين المساعدين من ٢٧ عام ٦٦/ ١٩٦٧ إلى ٦٨ عام ٧٦/ ١٩٧٧. وبينما تضاعف عدد المعيدين في قسمي الاقتصاد والإحصاء، وصل معيدو قسم العلوم السياسية إلى أربعة أمثال عددهم السابق في الفترة ذاتها. وكانت هذه الزيادة الكبيرة تعكس الحاجة إلى التوسع في هذا التخصص الرائج! (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

تطور هيئة التدريس بالكلية عبر السنوات(*)

١٩٦٦-١٩٧٦

السنة/ هيئة التدريس	٦٦/ ١٩٦٧		٧١/ ١٩٧٢		٧٦/ ١٩٧٧	
	العدد	بالخارج	العدد	بالخارج	العدد	بالخارج
ق* أستاذ وأ.م.	٥	٢	٧	٣	١٥	٦
ق مدرس	٥	-	١٢	٥	٤	-
ق معيد	١٣	٧	١١	٥	٢٦	٨
ح** أستاذ، وأ.م.	٥	٣	٥	٢	٧	٤
ح مدرس	١	-	٥	١	٢	-
ح معيد	٩	٧	١٥	٨	٢١	١١
س*** أستاذ، وأ.م.	٧	١	٨	٤	١٣	٤
س مدرس	٣	-	-	-	٤	-
س معيد	٥	٤	١٠	٥	٢١	٤
إجمالي عام	٥٣	٢٤	٧٣	٣٣	١١٣	٣٧

* ق = قسم الاقتصاد، **ح قسم الاحصاء، ***س = قسم العلوم السياسية.

(*) **المصدر**: تم احتسابها بواسطة المؤلف من بيانات دليل الطالب، سنوات متعددة.

ويوضح الجدول السابق ثلاثة اتجاهات ملموسة:

١- زيادة عدد المعيدين (وفيما بعد المدرسين المساعدين) إلى إجمالي عدد هيئة التدريس، ويتفق هذا الاتجاه العام مع التوسع في الكلية؛ حيث إن المعيدين هم أساتذة المستقبل. وزادت أعدادهم من ٢٧ عام ١٩٦٦ إلى ٦٨ عام ١٩٧٦؛ ونسبتهم من ٥١٪ إلى ٦٠.٢٪ من إجمالي هيئة التدريس.

٢- مع زيادة عدد المعيدين لوحظ اتجاه آخر يتمثل في انخفاض نسبة المعيدين المبتعثين للدراسة في الخارج (سواء في بعثات حكومية أو أجازات دراسية). ويرجع السبب الاول لتراجع عدد المبتعثين الى انخفاض عدد المنح المتاحة للدراسة فى الخارج، إما بسبب تدهور علاقة مصر مع الغرب، أو لرغبة الدولة فى منع سفر النابهين الى الدول الغربية. ويذكر المؤلف صدور تعليمات فى ١٩٦٦ نسبت الى السيد "على صبري"، رجل السوفيت فى القاهرة، تمنع الاعتراف بالمنح الجامعية الشخصية التى يحصل عليها المعيدون بجهودهم الذاتية من جامعات أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وكان على صاحب المنحة أن يتنازل عن المنحة، إذا قبلت الجهة المانحة، للجامعة التى تقوم بتوزيعها بمعرفتها. ولما كان من المستحيل فعلاً أن تقبل الجامعات الأجنبية بمبعوث مختلف عن اختيارها، فقد عنى ذلك إغلاق باب المنح الشخصية امام المعيدين، إلا فيما ندر. ولم تتغير هذه السياسة إلا بعد ١٩٦٩.

وهكذا انخفضت نسبة المعيدين المبتعثين بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٦ من ٦٧٪ (وهي نسبة عالية بكل المقاييس) بمقدار النصف تقريبًا (أي الى ٣٣.٨٪) [أي واحد من كل ثلاثة معيدين، بدلاً من اثنين من كل ثلاثة]. وعلى الرغم من أن توسع الكلية في برنامج الدراسات العليا، وتمكن المعيدين وغيرهم، من الحصول على درجة الماجستير والدكتوراه داخل البلاد يمثل تقدمًا في مستوى التعليم الجامعي[1]، إلا أن

[1](١) سمح هذا التوجه للدراسة فى الداخل بإعادة الاهتمام بعناصر الثقافة والحضارة العربية، مثل النظرية الاقتصادية والسياسية فى الفكر الإسلامي، التى قد لاتحظى بالاهتمام فى الجامعات =

الكلية افتقدت بذلك التجديد العلمي، والتنوع، والخبرات الحياتية التي تتلازم مع الدراسة في الخارج[1]. ويتم تلافي بعض مثالب هذا التوجه نحو الدراسة بالداخل عن طريق برامج الإشراف المشترك والتعاون العلمي مع الجامعات الاجنبية.

ويلاحظ أن هذا التوجه نحو الدراسة بالداخل كان أقوى بالنسبة لقسم العلوم السياسية، الذي يبتعث فقط واحدًا من كل خمسة من معيدين (عام ١٩٧٦) بالمقارنة بقسم الإحصاء الذي يبتعث واحد من كل اثنين، وقسم الاقتصاد الذي يبتعث واحدًا من كل ثلاثة تقريبًا.

٣- مع زيادة أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة والمدرسين (حتى بعد فتح مجال الدراسات العليا في الكلية عام ١٩٦٥) بدأت ظاهرة إعارة الأساتذة في الاستفحال. ففي أول حياة الكلية كانت الإعارة إلى الخارج من الظواهر النادرة، وشملت أساسًا أساتذة قسمي الاقتصاد والإحصاء، وكانت الإعارات عمومًا إلى هيئات الأمم المتحدة حيث عمل هؤلاء الأساتذة كخبراء دوليين في منظمة العمل الدولية أو الأنكتاد.

وابتداء من أول السبعينيات بدأت الإعارات إلى الجامعات العربية الجديدة في دول الخليج (وبالذات إلى الكويت والسعودية) وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وجامعة بيروت العربية في الزيادة. وفى عام ١٩٧١/ ١٩٧٢ وصل عدد الأساتذة المعارين إلى ٩

= الأجنبية. و يعطي الدكتور مصطفى كامل السيد، "رجع الصدى فى تدريس النظرية السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،" **مؤتمر مصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى عهد من التغيير، ١٩٦٠-٢٠١٠**، مارس ٢٠١٠، ص ص ٨٤-٨٩، بعض الأمثلة المبتكرة لرسائل ماجستير ودكتوراه فى العلوم السياسية نوقشت فى الكلية.

(١) وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة إلى ٦٥٪ من إجمالي ١٦٨ عضو هيئة تدريس بالكلية عام ٢٠١٠، مقابل صفر عام ١٩٧٠. **كتاب اليوبيل الذهبي**، م.س.ذ.

من إجمالي ٢٠ (أي ٤٥٪)، ثم ارتفع عدد المعارين من الأساتذة إلى ١٤ من إجمالي ٣٥ في عام ١٩٧٦ (أي ٤٠٪).

تطور عدد الطلبة:

فى بداية الكلية، اتفق على ألا يزيد عدد الطلبة المقبولين في الصف الأول عن ٢٥٠ طالبًا كما هو واضح من الجدول رقم (٣) [١]. ونعرض فيه تطور عدد الطلاب فى الدفعات الأولى حتى العام الدراسي ٧٢/ ١٩٧٣ أي الدفعات الإحدى عشر الأولى من حياة الكلية. وهو اختيار جزافي، وان يعكس تطور كل من دخل الكلية خلال الستينيات.

(١) يشكر المؤلف الآنسة سارة على، معيدة الإحصاء فى الكلية، على وضع البيانات الخاصة بالطلبة فى جداول وأشكال.

obeikandl.com

جدول رقم (٣)

تطور أعداد طلبة الكلية(*)

(١٩٦١-١٩٧٢).

		١٩٦١-١٩٦٢	١٩٦٢-١٩٦٣	١٩٦٣-١٩٦٤	١٩٦٤-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٦٦	١٩٦٦-١٩٦٧	١٩٦٧-١٩٦٨	١٩٦٨-١٩٦٩	١٩٦٩-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧١	١٩٧١-١٩٧٢	١٩٧٢-١٩٧٣
		المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
الفرقة الأولى		٣٣٠	٣٧٢	٣٦٣	٢٧٦	٢٧٧	٢٤٦	٢٦٢	٢٢١	٢٦٢	٢٣٠	٤١٣	٤٨٥
	اقتصاد	٤٤	٧٧	١٢٥	١٦٦	١٣٣	١٠٦	٩٢	٨٧	٧٢	٦٨	٥٥	٨٨
	إحصاء	٣٨	٥٧	٤٥	٣٥	٢٩	٤١	٤٣	٥٣	٥١	٧٣	٧٢	١٣٧
الفرقة الثانية	علوم سياسية	٦١	١١٣	١٦٤	١٣٤	١٣٥	١١٦	١٠٣	١١٤	٩٩	١٠٢	١٠١	١٥٤
		١٤٣	٢٤٧	٣٣٤	٣٣٥	٢٩٧	٢٦٣	٢٣٨	٢٥٤	٢٢٢	٢٤٣	٢٢٨	٣٧٩
الفرقة الثالثة	اقتصاد	١٨	٤٠	٦٩	١٠٩	١٤٦	١١٦	٩٧	٨٩	٧٨	٦٦	٥٩	٥٥
	إحصاء	١٨	٢٨	٤٢	٣٣	٤١	٣٤	٤٢	٤٢	٥٢	٥٠	٧٠	٧١
	علوم سياسية	١٩	٥٤	٧٧	١١٥	١٠٤	١١٥	١٠٩	٩١	١١٤	٩٢	٩٦	١٠٣
		٥٥	١٢٢	١٨٨	٢٥٧	٢٩١	٣٦٥	٢٤٨	٢٢٢	٢٤٤	٢٠٨	٢٢٥	٢٢٩
الفرقة الرابعة	اقتصاد	٠	١٥	٣٤	٥٢	٩١	١٤٠	١١٣	٨٦	٧٠	٨٥	٧٣	٦٤
	إحصاء	٠	١٦	٢٤	٣٤	٣٠	٣٦	٣٣	٣٩	٤٢	٥٠	٥٣	٨٣
	علوم سياسية	٠	١٩	٥٣	٧٤	١٢٠	١٠١	١١١	١٠٠	٩٢	١٠٦	٩١	٨٩
		٠	٥٠	١١١	١٦٠	٢٤١	٢٧٧	٢٥٧	٢٢٥	٢٠٤	٢٤١	٢١٧	٢٣٦

(*) المصدر: اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دليل الطالب، ١٩٦٦-١٩٧٣.

obeikandl.com

زيادة إقبال الطالبات على الالتحاق بالكلية:

سرعان ما أصبحت الكلية الاختيار الأول للآنسات من القسمين العلمي والأدبي. ويوضح الشكل التالي تطور أعداد المقبولين للدراسة فى الكلية من الجنسين. ويتضح من الشكل أن الفجوة بين أعداد الذكور والإناث أخذت فى الضيق حتى اختفت تماما فى منتصف الستينيات، ثم عادت الى الانفراج المؤقت مع زيادة أعداد المقبولين.

شكل (١)

تدرج أعداد طلاب الفرقة الأولى (طلبة وطالبات)(*)

١٩٦١-١٩٧٢

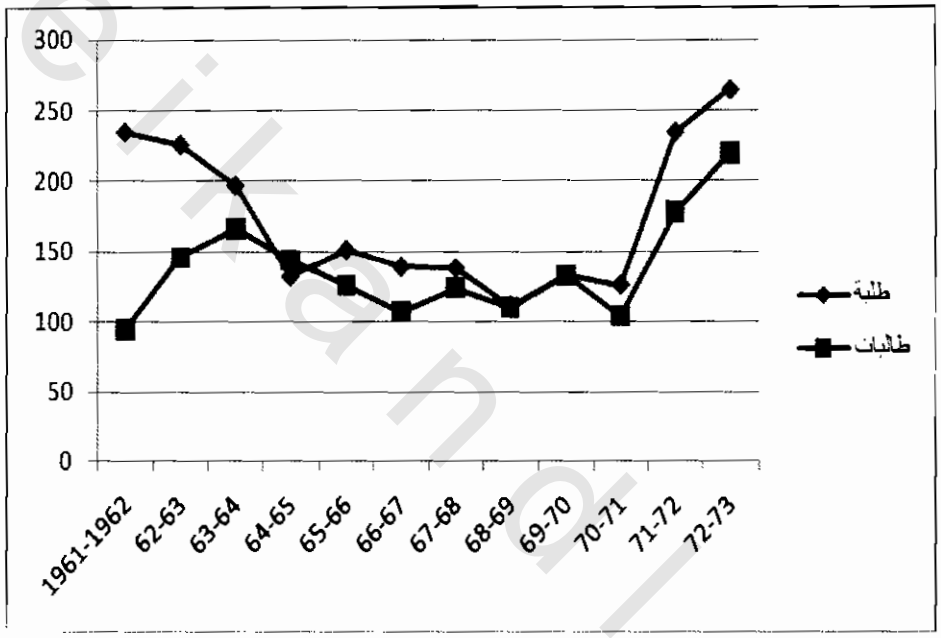

(*) المصدر: بيانات جدول (١).

ويبدو أن الآنسات كن أكثر جدًّا وتفوقًا فى الكلية، ذلك أنه على الرغم من تساوي عددهن مع أعداد الطلبة فى السنة الأولي عام ١٩٦٨، فإن عدد المتخرجات منهن بعد أربع سنوات فاق عدد الذكور فى الدفعة الحادية عشر، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (٢)

أعداد طلبة الفرقة الرابعة حسب النوع(*)

١٩٦١-١٩٧٢

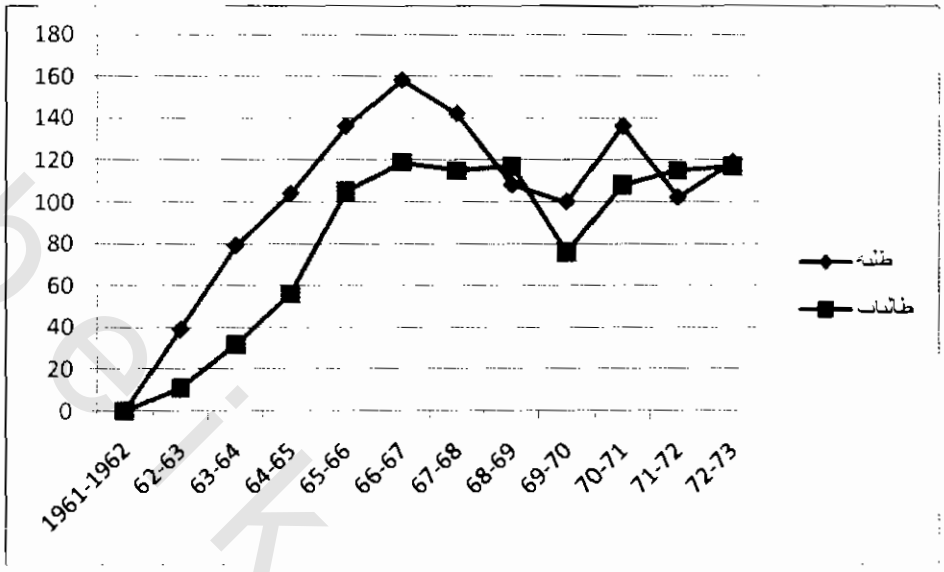

(*) المصدر: المصدر السابق نفسه.

توزيع الطلبة بين الأقسام المختلفة:

أما بخصوص توزيع الطلبة بين أقسام الكلية الثلاثة، فإن الأرقام الفعلية للسنوات العشرة الأولى تظهر تذبذب عدد المقيدين في أقسام الكلية المختلفة (في السنة الثانية) بصورة واسعة. ولعل ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب. بعضها بسيط وواضح، مثل مدى اقتناع الطلبة فى السنة الأولى بأستاذ مادة الاقتصاد، أو الإحصاء أو العلوم السياسية. وبعضها معقد وغير مباشر، مثل: تأثر الطلبة بخبرة من سبقهم من الطلبة فى الأقسام المختلفة، وسمعة القسم من حيث صعوبة المواد، وجودة الحياة الأكاديمية؛ وكذلك خبرة زملائهم من الخريجين. فكلما نجح خريجو أحد الأقسام في الحصول على وظائف جيدة، تسربت هذه الأخبار إلى الصفوف الخلفية وأثرت في الاختيار.

obeikandl.com

ويلاحظ أن قسم العلوم السياسية استأثر، بسرعة، بأكبر الأعداد؛ لأنه كان الاختيار المفضل من قبل طلبة القسم الأدبي في الثانوية العامة. ويوضح الشكل ٣ تطور عدد المقبولين فى أقسام الكلية الثلاثة فى السنة الثانية.

شكل (٣)

تطور أعداد طلبة الفرقة الثانية فى الأقسام الثلاثة

١٩٦٢-١٩٧٢

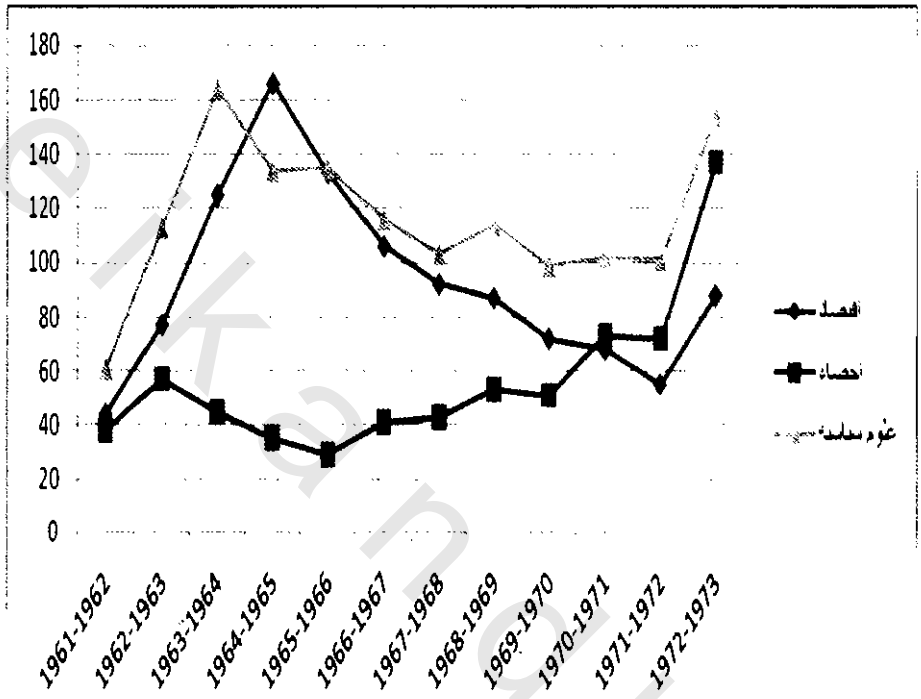

ويتضح من الشكل (٣) أن قسم الاقتصاد يجيء في المرتبة الثانية، ويليه قسم الإحصاء، الذي لم يتمتع بـ "البريق" نفسه مثل القسمين الآخرين؛ لأنه تطلب معرفة مسبقة بالرياضيات.

ويبدو أن العام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ كان عامًا مميزًا؛ حيث تفوق فيه قسم الاقتصاد على قسم العلوم السياسية في عدد الطلاب (١٦٦ مقابل ١٣٤)، ومع ذلك سرعان ما انعكس التيار ليعود قسم العلوم السياسية إلى الصدارة، ويبقى هناك!

تراجع قسم الاقتصاد:

على الرغم من البدايات القوية، تظهر الدراسة أن قسم الاقتصاد بدأ يفقد بريقه منذ منتصف الستينيات واستمر فى التراجع حتى ١٩٧٢. ونحن نحتار فى هذه الظاهرة، ولا نجد لها تفسيرًا سوى فى المناخ السياسي والاقتصادي الذى أحاط بالكلية، وبالطبع انكسار مشروع التنمية الاقتصادية الذى تبنته الدولة بسبب النكسة. وقد يكون هناك سبب أكثر مباشرة، وربما يكون مرتبطا أيضًا بالمناخ السياسي، تمثل فى فقدان القسم لنجومه الرئيسيين وبالذات من تولوا تدريس مبادئ الاقتصاد ومواد التخصص فى السنة الثانية. وحيث إن هؤلاء النجوم يكونون أول من يقابل الدفعات الجديدة من طلبة السنة الاولي، فإنهم يؤثرون بصورة واضحة على اختيار التخصص[1]. ويبين دليل الطلاب لعام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ أن القسم فقد ٤٠٪ من عدد الحاصلين على درجة أستاذ بخسارة الدكتور سعيد النجار والدكتور فؤاد هاشم بالإعارة لهيئة الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ أضيف إلى قائمة المعارين الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور رفعت المحجوب (المعارين إلى جامعة الكويت وجامعة بيروت العربية)، وهو ما لم يترك سوى السيد العميد كأستاذ الاقتصاد الوحيد، ورئيس القسم مع كوكبة من المدرسين العائدين من الخارج. وفي ذلك العام تنازل الدكتور زكي شافعي عن العمادة للدكتور فتح الله الخطيب (قسم علوم سياسية)، وصعد الدكتور صليب روفائيل (إحصاء) فى العام التالي إلى منصب وكيل الكلية. ولعل ظاهرة تأثر اختيار الطلبة للقسم بمدى حنكة وقدرة الأساتذة الكبار يؤكد الطبيعة الإنسانية للعملية التعليمية، ومازلنا

(١) المؤلف مدين للدكتورة زينب سليم، وكيلة الكلية لشئون التعليم والطلاب السابقة، بهذا التفسير.

بعد كل هذه السنين نتذكر الأسلوب السهل الممتنع والرائق للدكتور سعيد النجار، والمنطق السلس للدكتور رفعت المحجوب[1]...

صحوة مؤقته لقسم الاحصاء:

بعكس حالة قسم الاقتصاد الذي بدأ يفقد بريقه مع نهاية الستينيات، حقق قسم الإحصاء نموًّا هائلاً فى ذات الفترة. ويعكس هذا زيادة الطلب على خريجي القسم مع تسارع عملية التخطيط الاقتصادي، والحاجة الى تجميع وتحليل البيانات الاقتصادية والسياسية.

وبعد عشر سنوات من تخريج أول دفعة من الكلية، أي فى ١٩٧٣، وصل خريجو قسم الإحصاء إلى ٧٣ خريجًا، متفوقًا بذلك على خريجي قسم الاقتصاد وعددهم ٦٢ خريجًا، وبنسبة ٣٣٫٦٪ من مجموع الخريجين البالغ ١٨١ خريجًا[2].

ويوضح الشكل (٥) تطور أعداد الطلبة فى السنة النهائية، حسب الأقسام للدفعات الإحدي عشرة الأولى.

وعلى الرغم من تقلب أعداد المقبولين فى الأقسام الثلاثة فى السنوات الأولى فقد استقرت الامور بعد ذلك ليكون قسم العلوم السياسية فى المقدمة، يتلوه قسم الاقتصاد ثم يتلوه بفارق كبير، قسم الإحصاء. ولعل الاسم الدارج للكلية : "كلية السياسة والاقتصاد" يعكس هذا التفضيل.

---

(١) انظر شهادات الخريجين فى الفصل السادس والاخير.

(٢) انظر كتاب **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اليوبيل الذهبي، خمسون عاما من البناء والعطاء** الفياض، مارس ٢٠١٠، جدول ٣ ص ٥٦.

الشكل (٤)

تطور عدد طلبة الفرقة الرابعة بأقسام الكلية المختلفة(*)

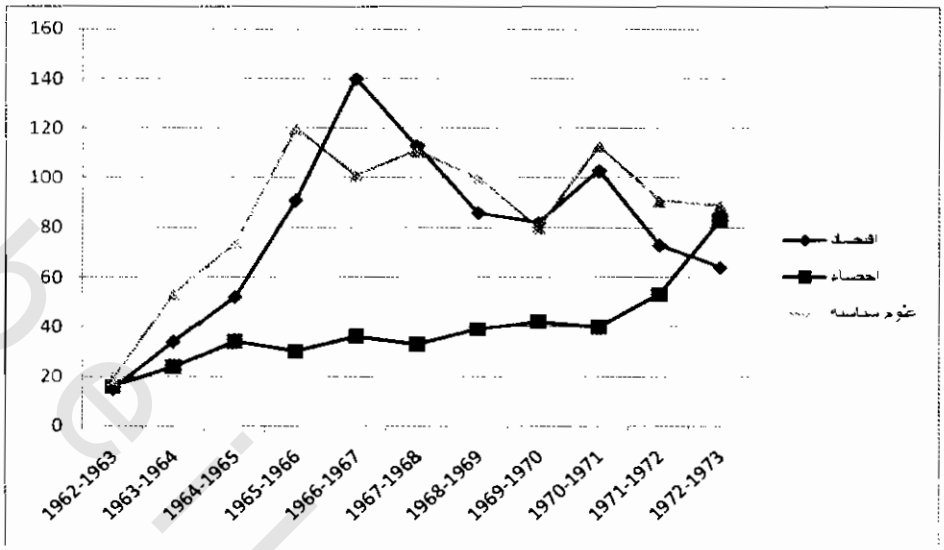

(*) المصدر: المصدر السابق نفسه.

سنوات القلق تنعكس على درجات الخريجين:

مع مرور السنوات الأولى على إنشاء الكلية، لوحظ اتجاه عدد الطلبة الحاصلين على درجة جيد جيدًا، أو أفضل فى الزيادة، وكذلك الحاصلين على مرتبة الشرف. وقد يفسر هذا الاتجاه الصعودي فى الدرجات إلى زيادة المعرفة بالكلية واجتذابها للطلبة الراغبين حقًّا فى الانتساب إليها، وبالتالي تفوقهم. ومع ذلك، فالتحليل الدقيق للأرقام يعكس تغيرات هيكلية كبيرة فى التقديرات، وبالذات فى السنوات التالية لنكسة ١٩٦٧.

ويوضح الجدول التالي عدد الحاصلين على تقديرات "ج.ج" أو أفضل.

جدول (٤)

عدد الحاصلين على تقدير جيد جدًا أو أفضل فى الدفعات الأولى(*)

١٩٦٣-١٩٧٣

	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	٦٩	٦٨	٦٧	٦٦	٦٥	٦٤	١٩٦٣
اقتصاد	١٧	١٧	١١	٣١	١٥	١١	٦	٧	٦	٢	٣
احصاء	١٠	٤	٢٢	١٤	٣	٣	١	٣	٣	٠	٣
علوم سياسية	١٤	٨	٢	٧	١٠	٥	٣	٧	٤	٣	٣
إجمالى	٤١	٢٩	٣٥	٥٢	٢٨	١٩	١٠	١٧	١٣	٥	٩

المصدر: انظر قائمة الشرف في الملحق (٢).

ومن الملفت أن نسبة الطلاب "المتفوقين" قد زادت زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة من الستينيات والسابقة لحرب ١٩٧٣ وهي سنوات اتصفت بالقلق بسبب إضرابات واعتصام الطلبة. وقد يعكس هذا التضخم فى الدرجات سياسة لامتصاص غضب الطلبة، أو لإسعادهم، أو ربما لارتفاع فى مستوى الطلبة بشكل غير نمطي.

ومن الملاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة فى التقديرات تزامنت مع فترة عمادة الدكتور فتح الله الخطيب ١٩٦٨- ١٩٧١. حيث ترك العمادة بعدها ليتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فى اتحاد الجمهوريات العربية مع سوريا وليبيا. واستلم منه العمادة الدكتور رفعت المحجوب المشهور عنه الدقة والصرامة، بعد عودته من الإعارة فى الخارج.

ويوضح الشكل التالي نسبة الطلبة الحاصلين على تقدير "ج.ج." أو أفضل، إلي إجمالي أعداد الطلاب المقيدين فى السنة النهائية فى أقسام الكلية الثلاثة:

شكل (٥)

الطلبة المتفوقون كنسبة إلى الإجمالي(*)

١٩٦٢-١٩٧٣

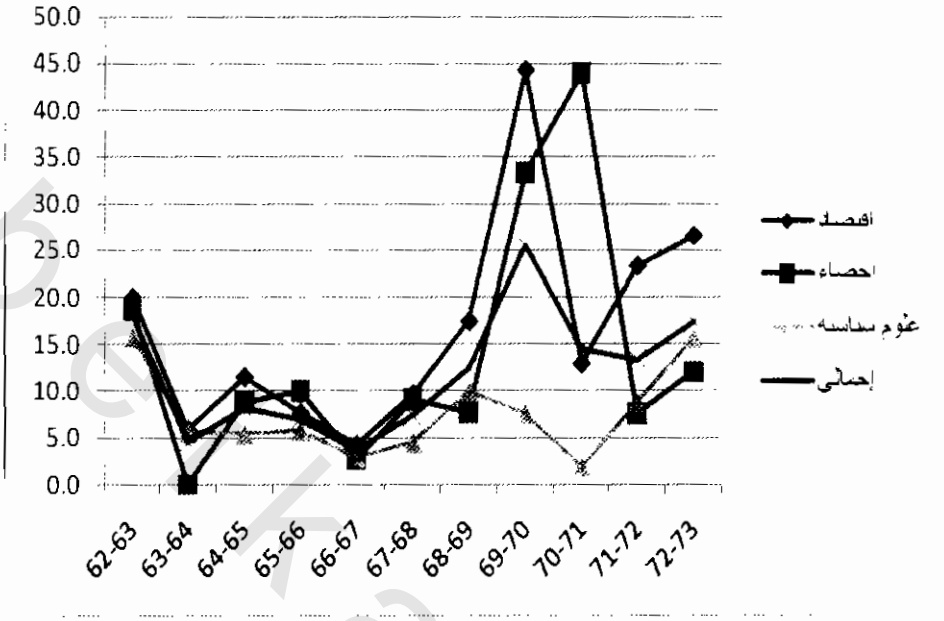

(*) المصدر: الجدول السابق نفسه.

صعود المرأة:

كانت هيئة التدريس، بالنسبة لطلبة الدفعات الأولى في الكلية، ذكورية تمامًا. مع ذلك بدأت هذه الجبهة في الانفراج بالنسبة للآنسات النابهات، اللاتى أهلهن مركزهن العلمي المتقدم للتعيين كمعيدات. وكانت "الآنسة" عفت موسى أولى المعيدات من خريجي الكلية عام ١٩٦٣. وانضم إلى قوة الكلية عدد من الآنسات اللاتي استفدن من سياسة الابتعاث المتكافئة. وكانت الدكتورة/ نادية مكاري جرجس أولى العائدات من الخارج فى أواخر عام ١٩٦٦[١]، بعد أن أنهت دراستها في جامعة بيركلي بكاليفورنيا University of California at Berkley .

(١) وفي ذلك العام لم تكن هناك سوى ست معيدات من إجمالي ٢٧ معيدًا.

وفي العام التالي انضمت د. هناء خير الدين، ود. سلوى سليمان إلى قسم الاقتصاد، وهما أيضًا من المبتعثات إلى الولايات المتحدة[1].

وفى قسم العلوم السياسية، كانت الدكتورة حوريه مجاهد أولى العائدات، وإن عادت أولاً إلى جامعة الإسكندرية. وبعد عشرة سنوات، في عام ١٩٧٦، وصل عدد المعيدات إلى ٣٢ من إجمالي ٦٨ معيدًا، والسيدات الحاصلات على الدكتوراه إلى ٧.

وهكذا تحققت نبؤة العميد المؤسس بأن تكون الكلية الاختيار المفضل للطالبات المتفوقات، وإن استغرق الأمر ٣٥ عامًا أخرى ليتم تعيين أول عميدة للكلية باختيار الدكتورة مني البرادعي لهذا المنصب في نوفمبر من عام ٢٠٠٥.

مساهمة الكلية فى خدمة المجتمع:

كيف نقيس مساهمة أي مؤسسة تعليمية فى خدمة مجتمع ما!؟

يؤرق هذا السؤال المعلمين ومخططي السياسات التعليمية. وقد يجد رجال علم الاقتصاد هذا السؤال بسيطًا، وسهل الإجابة. ففي علم الاقتصاد تجرى الإجابة كما يلي: تعتمد قيمة التعليم الذى نقدمه فى أي مؤسسة تعليمية على طلب السوق لهذه الخدمة. فإذا كان المجتمع يحتاج إلى خبرات معينة (مهندسين، طيارين، أو سباكين)، فهو سيدفع لهم أجرًا يتناسب مع ندرتهم النسبية. وبالطبع يتحدد هذا الأجر بالعرض والطلب...

مع ذلك فغالبا ما تفترض الإجابة التى يقدمها الاقتصاديون عالمًا بسيطًا مجردًا، خاليًا من التعقيد والتداخل. ولم يكن الوضع كذلك بالنسبة لكلية الاقتصاد، حيث تزامن إنشاؤها مع تغيرات أساسية فى السياسة والمجتمع فى مصر والعالم العربي. وكان الطلب

(١) من الطريف انتشار ظاهرة الزواج بين المبعوثين المصريين، وبالذات الى أمريكا الشمالية؛ كما فى حالة د. هناء خير الدين و د. سلطان أبو علي، و د. سلوى سليمان ود. عبد الفتاح قنديل. وفي مرحلة لاحقة انتشرت حالة سفر "الأزواج" للدراسة معًا؛ كما في حالة كريمة كريم وجودة عبد الخالق (١٩٦٧)، وزينب سليم وعلي سليمان (١٩٦٩). وفقًا لنظرية "اثنان بسعر واحد"، في وقت شحت فيه البعثات الحكومية.

على خريجي الكلية لا يتم فى إطار السوق الحرة. بل بالعكس، تزامن إنشاؤها مع بداية سياسة الاشتراكية العربية التى آمنت بسيطرة الدولة على الإنتاج، والتدخل فى توزيع السلع والخدمات، وكذلك فى تخطيط الأجور والأسعار. بالطبع كانت هناك حاجة واضحة إلى كوادر مدربة فى إدارة السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وكذلك فى مجال الدبلوماسية والإعلام. وكانت مصر قد تبنت سياسية "اقتحامية"فى مجال الدفاع عن حقوق الدول النامية، ومقاومة الاستعمار، ومساندة الشعب الفلسطيني، وكرائدة للوحدة العربية. وبدأ الإرسال التليفزيوني فى شقي الجمهورية العربية المتحدة كإحدى دعائم الدولة فى إعادة صياغة المجتمع.

وكان تعيين الخريجين كثيرًا ما يتم بأمر تكليف. كذلك تم اختيار الكثيرين منهم بالاختيار المباشر فى وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات[1] لما تميز به خريجو الكلية من معرفة بالسياسة الدولية واللغات الحية والقدرة على البحث الاقتصادي.. وهكذا كان التعيين يتم خارج آليات السوق.

وكما أشرنا فى السابق، أدت التغيرات الكبرى فى التوجه الاقتصادي للدولة أولا فى عصر التحول إلى الاشتراكية عام ١٩٦١ ثم بعد سياسة الانفتاح فى أوائل السبعينيات، وأخيرا مع التوسع فى اقتصاديات السوق، وعودة البورصة إلى العمل، فى بداية التسعينيات من ناحية، وتغير المناخ السياسي العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، الى تحديات كبيرة لمخططي منهج التعليم فى الكلية؛ بسبب تغير احتياجات السوق والمجتمع من الخريجين.

والمثير للانتباه أن مقررات الكلية لم تتأثر كثيرًا فى فترة الاشتراكية العربية؛ نتيجة التعليم الليبرالي لكل أعضاء هيئة التدريس من الجيل الأول. وقاومت الكلية إرسال المبعوثين الى الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي. وفى تلك المرحلة صعد نجم "معهد

(١) استقطبت "المخابرات العامة" تقريبا كامل دفعة ١٩٦٤، فيما عدا "المشبوهين" سياسيًّا، وفى النهاية تم اختبار واستبقاء حوالى ربع الدفعة من الذكور.

التخطيط القومي،" الذى تولى عمادتة الدكتور إسماعيل صبري عبدالله[1]، الذي رحب بالخبراء من ألمانيا الشرقية، والمجر، وبولنده وغيرها من الدول الشرقية، وأرسل مبعوثين فى الاقتصاد والتخطيط الى تلك الدول.

وهكذا نرى أن قياس العائد المجتمعي لخريج كلية الاقتصاد قد لا يخضع للمقاييس التقليدية التى قد تسود فى اقتصاد متقدم ومستقر من حيث التوجه السياسي والاقتصادي.

(١) أحد أكثر الاقتصاديين المصريين تنوعًا فى الانتاج، حصل على الدكتوراه من السوربون، وكان عضوًا مؤسسًا فى الحزب الشيوعي المصري فى أوائل الخمسينيات.

obeikandl.com